مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة ميدانية لشركات الأموال-

The Role of Financial Information in Promoting the Governance of Algerian Economic Companies
- An Empirical Study of Capital Companies -

مراد صراوي
طالب دكتوراه بالمدرسة العليا للتجارة – القليعة – تيبازة – الجزائر
mouradsraoui@yahoo.fr

أ. د عبد الكريم مقراني
المدرسة العليا للتجارة – القليعة – تيبازة الجزائر
mokraniabdelkrim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017-10-22 **تاريخ التعديل** 2018-04-30 **تاريخ قبول النشر:** 2018/06/20
تصنيف JEL: M4

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق أسس الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واستعراض أهم الآليات لإنجاحها، مع التركيز على دور المعلومة المالية في تمتين المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية، والتي تشكل الخلية الأولى في البناء الاقتصادي.

وبعد تناولنا للدراسة من خلال جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، يمكن القول بأن المعلومة المالية تلعب دور هام وفعال في تعزيز تبني قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وهذا نظرا لأهميتها التي تمتد إلى عدة جوانب، كتلك المتعلقة بإدارة وتسيير ومراقبة السير الحسن لهذه المؤسسات، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية دائما هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فهو يستمد قوته أو ضعفه من هذه الخلايا الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الاقتصادية، حوكمة المؤسسات، أسس (مبادئ) الحوكمة، المعلومة المالية.

Abstract :

This study aims to shed light on the degree of application of the principles of governance in the Algerian economic enterprises. And to present the most important mechanisms of their success, by emphasizing the role of the financial information in the reinforcement of the principles, on which rests the good governance of the economic enterprises, which constitute the first cell of the economic construction.

After studying the study through two aspects, one theoretical and the other practical, we can say that the financial information plays an important, and effective role in the promotion of the principles of governance in the Algerian economic enterprises, in because of its importance that extends to several sides, such as the direction, management and control of the good conduct of these companies. Where economic enterprises are still regarded as the backbone of the national economy, it draws (the economy) its strength or weakness from these economic cells.

Key words: Economic enterprises; Corporate Governance; Principles of governance; Financial information.

مقدمة:

أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يمر بها العالم الكثير من القضايا، والتي باتت موضوع اهتمام دولي متنامي، ومن أبرز هذه القضايا، انهيار العديد من المؤسسات الكبرى ذات البعد العالمي، والتي من أهمها مؤسسة إنرون (Enron) ومؤسسة ورد كوم (WorldCom) الأمريكيتين، هذه الانهيارات هزت الاقتصاد الأمريكي بشدة ونجم عنها خسارة المساهمين لأموالهم، وكانت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة سواء على مستوى المؤسسات أو أسواق المال، مما دفع إلى التفكير بجدية في أهمية نظام الحوكمة باعتبارها أداة الرقابة والمساءلة وجدار لحماية حقوق المساهمين، وكنتيجة لهذه التحولات قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتمرير قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002م، لاستعادة الثقة بين الأطراف ذات المصالح وإدارة المؤسسات.

ظهرت أهمية الحوكمة في العصر الحاضر، عندما تبين للحكومات وأصحاب المصالح مع المؤسسات أن سن القوانين والنظم لا يكفي وحده، وأن ثمة أمرا مفقودا ينبغي تداركه يتمثل فيما اصطلح عليه ***بالحوكمة (la gouvernance)***.

أولا: إشكالية الدراسة:

ما هو الدور الواجب أن تلعبه المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية من أجل تفعيل حوكمتها؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية وجب صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي تعد ضرورية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والتي هي على النحو التالي:

1) فيما تكمن أهمية المؤسسات الاقتصادية في البناء الاقتصادي؟
2) فيما تكمن أهمية الحوكمة لهذا النوع من المؤسسات الاقتصادية؟
3) ما علاقة المعلومة المالية بموضوع الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية؟
4) ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها، ينبغي صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي تعتبر بمثابة إجابات غير يقينية على التساؤلات التي تم وضعها، وهي:

الفرضية الأولى: تعتبر المؤسسات وخصوصا الاقتصادية منها بمثابة اللبنة الأولى في تشكيل وبناء أي اقتصاد في العالم، فالاقتصاد القوي يستمد قوته من قوة الخلايا الاقتصادية التي تنشط فيه، وضعف الاقتصاد هو في الحقيقة كنتيجة لضعف المؤسسات المكونة له (الخلايا أو المؤسسات الاقتصادية)؛

الفرضية الثانية: حوكمة المؤسسات الاقتصادية أصبحت أمر ضروري، لأنها تعمل قيادة ومراقبة وإدارة الشركات على أكمل وجه ممكن، فحوكمة هذا النوع من الشركات يتم عن طريق النزاهة والحيادية والاستقامة من طرف كافة العاملين في الشركات، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وصولا إلى أدنى المستويات الخاصة بالعاملين فيها، وكذلك وجوب تغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية (الخاصة)؛

الفرضية الثالثة: تؤدي المعلومة المالية إلى كشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسات، وبالتالي فهي تجلب أنظار القائمين على تسير هذه المؤسسات إلى اتخاذ القرارات اللازمة، مما يؤدي إلى استمرار المؤسسة في المسار الصحيح؛ وهذا ما يجعل من المعلومة المالية أداة مدعمة ومساعدة في إرشاد المسيرين، وبالتالي فهي تعمل على تفعيل التسيير الجيد في هذا النوع من المؤسسات؛

الفرضية الرابعة: يمكن الحكم مبدئيا بأن الشركات الاقتصادية الجزائرية ليس لديها تقاليد تحسب لها في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مصطلح حوكمة المؤسسات، نشأتها، تطورها، أهميتها وكذلك استعراض أهم دعائم تحقيق هذا المفهوم.

كما وجب لفت انتباه جميع الأطراف ذات الصلة بشؤون تسيير المؤسسات، إلى أهمية المعلومات المالية في تعزيز التسيير الإداري والمالي الجيد في المؤسسات الاقتصادية، ومدى انعكاس ذلك على المؤسسات المعنية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني في الأخير بصفة عامة.

رابعا: أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

- تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات في السنوات الأخيرة، وكون أسسها (مبادئها) وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى الوطني بصفة خاصة؛
- تزايد الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة بين الأطراف ذات الصلة، وكذلك منح حق مساءلة المسيرين في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي حماية حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح فيها، مما يؤدي إلى زيادة فعالية أداء هذه المؤسسات وتعظيم قيمتها، وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة فيها.

خامسا: منهج الدراسة: لإنجاز هذه الدراسة سيتم استخدام المناهج التالية:

1/ المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال القيام بتحليل المواضيع والأبحاث ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وعرض أهمية المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في حوكمة المؤسسات.

2/ المنهج الاستنباطي: وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب باللغة العربية والأجنبية، خصوصا المتعلقة بالمعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة المؤسسات.

3/ منهج دراسة ميدانية في الشركات الاقتصادية: وذلك من خلال إعداد استبيان يضم مجموعة من المحاور وتوزيعه على عينة من الشركات الجزائرية، قصد الوقوف على مدى مساهمة المعلومة المالية في تفعيل حوكمة هذه الشركات.

سادسا: خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى شقين، الشق الأول خاص بالجانب النظري، حيث سنتطرق فيه إلى ماهية المؤسسات الاقتصادية، موضوع حوكمة المؤسسات الاقتصادية، أثر المعلومة المالية على حوكمة المؤسسات الاقتصادية؛ أما الشق الثاني فسنخصصه للدراسة الميدانية في الشركات الاقتصادية المعنية بالدراسة، وذلك عن طريق تحليل بيانات الاستبيان باستخدام الأدوات والطرق الإحصائية والتعليق على النتائج المتوصل إليها.

أولا/ الجانب النظري للدراسة (Le côté théorique de l'étude):

1/ المؤسسات الاقتصادية (Les sociétés économiques):

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهمية المؤسسات الاقتصادية في البناء اقتصادي، فهذه المؤسسات هي العمود الفقري لأي اقتصاد ومنها يستمد قوته أو ضعفه، لذا وجب علينا في هذا المحور إلقاء نظرة شاملة ومفصلة على اللبنة الأولى في البناء الاقتصادي (المؤسسة الاقتصادية).

1-1/ تعريف المؤسسات الاقتصادية (définition des sociétés économiques):

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "نظام منظم ومحدد البنية، ويشكل الهيكل عنصر أساسي لضمان السير الأمثل لها" (Joëlle BONENFANT; Jean LACROIX, 2004, p 18).

1-2/ المؤسسة من وجهة النظرية الاقتصادية:

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "مجموعة الوسائل البشرية والمالية والمادية، وهي مجمعة من أجل تحقيق هدف إنتاج وبيع السلع والخدمات في السوق (Philippe NORIGEON, 2001, p. 5).

وحسب النظرية الاقتصادية الحديثة فإن المؤسسة هي: "عون اقتصادي محوري"، وتم إنقاص هذا الدور في النظرية الاقتصادية في السابق واعتبرت المؤسسة على أنها عون فردي أو وحيد (un agent individuel) يهدف إلى تعظيم الربح آليا (Alain BEITONE; Estelle HEMDANE, 2006, p. 3).

لم تأخذ المؤسسات الاقتصادية مكانة خاصة، نظرا للتهميش الذي تعرضت له في أوائل القرن العشرين وحتى إلى غاية سنوات السبعينيات في العلوم الاقتصادية، واعتبرت المؤسسات الاقتصادية في السابق على أنها لا تقوم إلا بدور التحويل بطريقة فعالة لعناصر الإنتاج وتتكيف آليا مع متطلبات المحيط (Pareto V, 1990, p. 286).

2/ دوافع ظهور المؤسسات الاقتصادية في العالم:

المؤسسات الاقتصادية كأداة للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، وتأسست أول شركة مساهمة في فرنسا بمبادرة من الحكم الملكي، لغرض التجارة مع المستعمرات، وفي عام 1807م أثناء تدوين القانون التجاري كانت السلطات تنظر إليها على أنها مصدر خطر، واشترط في تأسيسها الحصول على تصريح مسبق من السلطات، ولم يسمح بتأسيسها بحرية تامة إلا أثناء الثورة الصناعية، وتأخذ بعض التشريعات بمبدأ الرقابة على تأسيس شركات المساهمة، ومنها التشريع الإنجليزي والتشريع الألماني (Laë Titia TOMASINI ., 2009, pp. 1-2)

وقد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا النوع من المؤسسات في بلادنا، وخصوصا تلك المتعلقة بكيفية تأسيسها والمساهمة في رأس مالها (المرسوم التشريعي رقم 93-08، 1993، ص 9).

3/ أهمية الشركات في الاقتصاد:

الحديث عن دور المؤسسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية وحدها، بل الأمر يتعدى إلى جميع المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية، لأنها كلها تلعب دور وتأثير لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية، حيث أن اختلاف مستوى النمو والتطور الاقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية؛ بل الاختلاف يتمثل أساسا في السياسات والمناهج المتبعة، وبشكل أخص في تسيير هذه المؤسسات لتنفيذ مثل هذه السياسات والمناهج، وبالرغم من أهمية ودور المؤسسات الاقتصادية في النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها نادرا ما تحظى باهتمام كاف وبحث متخصص (جاسم، المناعي، 2018).

4/ حوكمة المؤسسات الاقتصادية (la Gouvernance des sociétés économiques):

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهمية الحوكمة وإلى حاجة المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة لهذا المفهوم، باعتباره أحد أهم المواضيع التي تشغل الكتاب والباحثين وحتى السياسيين في الحكومات، ولأن حوكمة المؤسسات تعالج جوانب عدة، منها على الخصوص الجوانب المتعلقة بالإدارة والتسيير ومراقبة المؤسسات، فالمؤسسات الجزائرية أغلبها مريضة من هذه الناحية، لذا وجب علينا في هذا العنصر إبراز أهمية الحوكمة في الحد والتقليل من المشاكل المتعلقة الجوانب السالفة الذكر.

4-1/ الخيوط الأولى لمصطلح حوكمة المؤسسات:

تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى كل من Berle وMeans اللذين يعتبران أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932م (Julia Porter LIEBESKIND; Nichlas ARGYRES, January 1999, p. 155).

وتأتي آليات حوكمة المؤسسات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين المسيرين ومالكي المؤسسات نتيجة الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة (Olivier BONED, 2010, p. 56).

أما مصطلح حوكمة المؤسسات يعود أول استخدام له إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة، وأصبح الآن واسع وشائع الاستخدام، خصوصا من قبل الخبراء والمحللين الاقتصاديين، وأيضا من طرف العاملين في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (Darine BAKKOUR, décembre 2013, pp.2-3).

فحوكمة المؤسسات تطرح شكلا جديدا لعملية اتخاذ القرار، تتعايش فيها مختلف الأطراف ذات المصلحة في تناغم مثالي لمصلحة جميع هذه الأطراف، من خلال قوانين، هيئات رقابية في الشركات، قواعد محاسبية واضحة المعالم...إلخ، وأسس صارمة تحكم عمل المؤسسات، وهدفها الأسمى "العدالة والشفافية والنزاهة" (نعيمة يحياوي؛ حكيمة بوسلمة، 2012، ص 4).

لقد كانت الفضائح المالية والمصرفية التي تعددت في أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وراء زيادة وعي الفاعلين السياسيين والاقتصاديين بأهمية تعزيز هياكل الرقابة والمتابعة حتى لا تتكرر الفضائح، وحتى لا يضطرب العالم ويعيش تحت رحمة أزمات كالتي حدثت، مثل: إنرون (Enron) في 2001م وباتام في 2002م وبارمالات (Parmalat) في سنة 2003م (Benoît PIGÉ, 2004, pp.47-48).

4-2/ التعاريف الأكثر استخداما في الآونة الأخيرة في مجال حوكمة المؤسسات:

يعد التعريف الذي أعطته شبكة حوكمة الشركات الدولية (International Corporate Governance Network: ICGN) لحوكمة الشركات، على أن: "الحوكمة تشمل كلا من الهيكل وإجراءات إدارة الشركة التي تهدف إلى تحقيق هدفين، ويسهر عليهما كل من الإداريين والمسيرين، وهما ضمان استمرارية الشركة في نشاطها وزيادة قيمتها في المدى الطويل لفائدة المساهمين" (Hélène PLOIX, 2003, p 4).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحوكمة على أنها :"مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح" (Francis CUISINIER, 2016, p 14).

وعرف شارو (Charreaux) الحوكمة في سنة 1997 بأنها: "مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها تأثير في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، أي قيادة الذين يحكمون وتحديد فضاءهم التقديري "espace discrétionnaire"" (Salvatore MAUGERI, 2014, p 17).

بشكل عام، يمكن القول بأن الحوكمة تعني: وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المؤسسة (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...إلخ)، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة القائمين على إدارة المؤسسة، من أجل حماية المساهمين والتأكد من أن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها.

4-3/ أهمية حوكمة المؤسسات: تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي:

- محاربة الفساد داخل المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- تحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وصولا إلى أدنى العاملين فيها؛
- تفادي وجود أية أخطاء أو انحرافات متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها؛
- تحقيق أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات في المؤسسة، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية والمهنية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين (Jean-Pierre GAUDIN, 2014, p 20).

4-4/ الهدف من حوكمة المؤسسات الاقتصادية:

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية اللازمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة (les parties prenantes)، مع مراعاة قواعد العمل من أجل الحد من استغلال السلطة، لغرض تحقيق الأهداف الشخصية على حساب الأهداف ذات المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الشركات وتشجيع الاستثمار وتدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

كما أن الهدف من وراء الحوكمة، هو الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة للتدقيق الداخلي من غير أعضاء مجلس الإدارة، تكون لها مهام وصلاحيات واسعة لتحقيق رقابة مستقلة على حسن تسيير المؤسسة (سندس ماجد رضا، 2011، ص 8).

4-5/ التبني الواسع لمبادئ حوكمة المؤسسات على المستوى العالمي:

منذ الوهلة الأولى عند الإعلان عن مبادئ حوكمة المؤسسات من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سارعت كبرى الدول إلى تطبيق مبادئها لدى مؤسساتها، حيث لجأت اليوم الكثير من الدول إلى سن قوانين تتعلق بحوكمة المؤسسات (Olivier, BONED; 2010, p 59).

5/ المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية:

5-1/ مفهوم المعلومات:

هي المنتوج المتحصل عليه بعد معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تم معالجتها عن طريق تصنيفها وتنظيمها وتحليلها (Catherine LEANAD; Sylvie VERBRUGGLE, 1995, p 7)، وأصبح لها معنى لتحقيق الهدف المرجو، وتستعمل المعلومات لغرض معين حتى توفر ما يسمى المعرفة (المعرفة أو الإلمام مثلا بالوضعية المالية للمؤسسة). لغويا المعلومات كلمة مشتقة من كلمة العلم، أي المادة الغنية بالكثير من المعاني، وهي تعني أيضا ما يتم إيصاله أو تلقيه، أي المعلومات هي بيانات معالجة صالحة لاتخاذ القرارات في نفس وقت وجودها، لكن البيانات لا تصلح لاتخاذ القرارات إلا بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية (إيمان فاضل السمار، الزعبي؛ محمد هيثم، 2002، ص 24).

المعلومة ليست جامدة، الزمن والإطار اللذان يتدخلان في تبادلها وتحليلها يمكن لهما تبديل قيمتها وترجمتها، وهذا بأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة المؤثرة عليها (أحمد بدر وآخرون، 2001، ص 13).

5-2/ علاقة المعلومة المالية بموضوع حوكمة الشركات:

العلاقة بين المعلومة المالية والحوكمة علاقة خطية ولهما نفس الاتجاه في أي دولة كانت، لأن المعلومة المالية هي أساس النظام المحاسبي المطبق، ويجب أن يتماشى مع السياسة المسطرة للحوكمة، كما هو الحال بين المحاسبة والسياسة الاقتصادية المنتهجة في البلد، لأن المحاسبة تعد بمثابة سلاح الاقتصاد، فالمحاسبة ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف الحوكمة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وحوكمة هذه الشركات والمؤسسات يعود في الأخير بالإيجاب على اقتصاد ذلك البلد.

وباعتبار النظام المحاسبي المالي في الجزائر يرتكز بدرجة كبيرة على معايير المحاسبة الدولية، وباعتبار هذه الأخيرة (المعايير المحاسبية) تحتوي على إطار مفاهيمي قوي يضم مجموعة من المبادئ والفرضيات والأهداف ومستخدمو القوائم المالية وفرضيات أساسية وخصائص نوعية، كل هذا يجعل من النظام المحاسبي المالي في الجزائر نظاما جيد بمحتواه، وهذا ما سينعكس على نوعية القوائم المالية للشركات التي تتبنى ميثاق الجزائر للحكم الراشد.

كما يعد إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر بمثابة قفزة نوعية من أجل تطبيق حوكمة رشيدة، وهذا راجع إلى قدرة النظام الحالي على إيضاح ونقل كل ما يحدث في الشركات والمؤسسات المعنية بتطبيقه، وهذا ما ينمي أيضا درجة الثقة لدى الأطراف ذات الصلة بالشركات وبالمعلومات المالية.

من الجانب القانوني نجد هناك مواد تعزز درجة الثقة لدى الأطراف ذات الصلة، أي "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها" (المادة 10 من القانون رقم 11-07، 2007، ص 4)، يعني أن النظام المحاسبي المطبق في أي دولة يجب أن يفرض ويعزز الشفافية والمصداقية، وهو ما تنص عليه أحكام القانون صراحة في الجزائر وذلك حسب نص المادة السالفة الذكر، كما أن الإفصاح والشافية يعتبران مبدأ عالمي للحوكمة ومعترف به من طرف الكثير من المنظمات العالمية، وفي هذا المجال نجد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة (Le côté pratique de l'étude):

1/ عينة الدراسة (L'échantillon de l'étude):

شملت الدراسة الميدانية إحدى عشرة (11) شركة جزائرية (لديها سجل تجاري ورقم تعريف جبائي جزائري)، وهي شركات الأموال (شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ).

وهي من بين الشركات التي حضرت إلى فعليات صالون الشغل، احتفالا بيوم العلم، وذلك يومي 16 و17 أفريل 2018م، ببهو كلية العلوم الطبيعة والحياة بالحامة ولاية خنشلة، وذلك بحضور أكثر من ثلاثين (30) مؤسسة من شتى القطاعات.

وبعد توزيع الاستبيان على الشركات المعنية بموضوع الدراسة، تم استرجاع سبعة عشرة (17) استمارة استبيان وتم قبول إحدى عشرة (11) منها، لأنها أجابت على كل محاور الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية، وهي ممثلة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): الشركات الممثلة لعينة الدراسة:

الرقم	اسم الشركة
01	مؤسسة جغلال فريد لصناعة PVC
02	مؤسسة الجزائرية لصناعة مراكز الطاقة خنشلة INERGA
03	شركة سونماك خنشلة لصناعة القطع الميكانيكية والأثاث المعدني
04	شركة سعدودي لصناعة مواد البناء والقرميد
05	شركة كوسيدار خنشلة
05	المركب الصناعي أقمشة الشرق – خنشلة DRAPEST-Khenchela
06	المؤسسة الوطنية لتسيير مراكز الروم التقني خنشلة EPWG-CET-Khenchela
07	مؤسسة إنتاج مواد التنظيف والتبييض والصيانة المماثلة خنشلة
08	المؤسسة الخاصة ميديا ترافل للخدمات خنشلة
09	الشركة الجزائرية للتأمينات خنشلة SAA
10	مؤسسة كشرود الصناعية
11	SARL des Fonderies des Aurés-Khenchela

المصدر: من إعداد الطالب.

2/ محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ستة (06) محاور، والجدول رقم (02) يعطي نظرة شاملة عليها.

الجدول رقم (02): البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة:

رقم المحور	عنوان المحور	نوع المتغير	عدد عبارات المحور
المحور الأول	وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات	**متغير تابع (Y)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الثاني	علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_1)**	**ستة عشر (16) عبارة**

المحور الثالث	علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_2)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الرابع	علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال	**متغير مستقل (X_3)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الخامس	علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_4)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور السادس	علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم	**متغير مستقل (X_5)**	**اثنى عشر (12) عبارة**
المجموع	**خمسة (05) محاور + محور المتغير التابع**	**المتغير الأول تابع والمتغيرات الخمسة (05) الأخرى مستقلة**	**92 عبارة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان.

3/ **قيم الاجابات:** الجدول رقم (03) يوضح قيمة كل إجابة وذلك حسب سلم ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (03): القيم المتعلقة باختيارات الإجابة على عبارات محاور الدراسة:

الإجابات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
قيمة الإجابة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة.

4/ **تصنيف الإجابات:** الجدول رقم (04) يقدم لنا كيفية تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي، وذلك عن طريق حساب المتوسط لكل عبارة أو محور.

الجدول رقم (04): تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي:

المتوسط	الاختيار
من 1 إلى 1,79	غير موافق تماما
من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
من 2,60 إلى 3,39	محايد
من 3,40 إلى 4,19	موافق
من 4,20 إلى 5	بموافق تماما

Source : Mourad SRAOUI, la reforme comptable et conséquences d'implémentation du système comptable financier : une étude empirique, mémoire de magistère ès sciences commerciales et financières, option : comptabilité, École Supérieure de Commerce d'Alger, 2012, p 76.

5/ العينة الاستطلاعية:

تم توزيع سبعة (07) استمارات على بعض شركات الأموال، وهذا بهدف إختبار الاتساق الداخلي للاستبيان من جهة، وثباته من جهة أخرى.

6/ الاتساق الداخلي لعبارات المحاور:

6-1/ المقصود بالاتساق الداخلي بين العبارات:

يقصد بالاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان قوة الارتباط فيما بينها، أي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي، وبعد حساب الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين عبارات المحور الرابع، وامدى اتساق المحاور الستة (06) مع المحور الكلي للاستبيان، والجدول رقم (05) يعطي لنا نظرة على مدى اتساق عبارات المحور الرابع مثلا من الدراسة مع المحور الرابع نفسه.

جدول رقم (05): تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال):

العبارات	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
يوجد تحديد واضح للحقوق الأساسية للمساهمين فيما يخص حاجتهم للمعلومات والقوائم المالية.	0,426	0,341
هناك طريقة واضحة تحدد كيفية حصول المساهمين على جميع المعلومات المالية المتعلقة بجميع الوظائف الأساسية للشركة.	0,553	0,198
توجد طريقة واضحة تحدد الفترات الزمنية المتاحة للمساهمين قبل إقفال السنة المالية لمعرفة الوضعية المالية للشركة.	0,934	0,002
يتخذ المساهم قراراته الاستثمارية وفقا للمعلومات المالية التي تنشرها الشركات.	0,412	0,358
يستطيع المساهم التعرف مكانة المعلومة المالية في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركة.	0,896	0,006
هناك إقبال من قبل المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تنشر معلوماتها المالية في القنوات الرسمية (البورصة، الجرائد، موقع الشركة...إلخ).	0,766	0,045
التطبيق الصارم للقوانين المحاسبية السارية المفعول يشعر المساهمين بالثقة في المعلومة المالية وضمان حقوقهم.	0,558	0,193
تقوم الشركة بتقديم معلومات مالية بما يمكن المساهمين من الحصول عليها	0,433	0,332

بصفة دورية ومنتظمة.		
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل بناء على المعلومات المالية التي بحوزتهم.	0,816	0,025
يطلع المساهمين على جميع العمليات والمعلومات المالية الرئيسية والهامة للشركة.	0,914	0,004
تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الأخرى.	0,648	0,115
تساعد المعلومات المالية المساهمين في إجراء تعديلات على الطاقم الإداري المسير للشركة.	0,814	0,026
تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ قرارات بزيادة رأس المال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو دمج الاحتياطات.	0,558	0,193
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة وذلك بالارتكاز على الوضعية المالية للشركة.	0,876	0,006
يحق للمساهمين معرفة إجراءات الإفصاح عن المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة.	0,730	0,062
تتخذ القرارات الاستثمارية وفقا للتقارير المالية التي تنشرها الشركات.	0,844	0,017

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

6-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

في هذه الدراسة تم استخدام معامل سبيرمان لقياس الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه، لأن معامل سبيرمان يقيس الارتباط بين الرتب، أي الظواهر غير الكمية (النوعية وعلى شكل رتب)، على عكس معامل بيرسون الذي يقيس الارتباط بين ظاهرتين كميتين. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العبارات مرتبطة مع المحور الذي تنتمي إليه، ومن بين العبارات الأكثر ترابطا نجد العبارات رقم 3 و10 و 5 ...إلخ.

7/ الصدق البنائي للاستبيان:

7-1/ الصدق البنائي بين كل محاور الاستبيان:

يعتبر الصدق البنائي أحد المقاييس التي تختبر مدى صدق الأداة التي تقيس مدى إمكانية تحقيق الأهداف التي نريد الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالمحور الكلي للاستبيان.

وفيما يلي يوضح الجدول رقم (06) معامل الارتباط لسبيرمان بين كل المحاور فيما بينها والمحور الكلي للدراسة، حيث أن معاملات الارتباط تتراوح بين 0,544 و0,963** وهذا عند مستويين من الدلالة الإحصائية، أي عند α=0,01 و α=0,05.

الجدول رقم (06): حساب معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة

		المحور الأول:	المحور الثاني:	المحور الثالث:	المحورا لرابع:	المحور الخامس:	المحور السادس:	المحور الكلي
المحور الأول :	Spearman	1	0,658	0,873*	0,791*	0,908**	0,544	0,793*
المحور الثاني:	Spearman	0,658	1	0,309	0,018	0,092	0,144	0,595
المحور الثالث:	Spearman	0,873*	0,309	1	0,627	0,798*	0,180	0,775*
المحور الرابع:	Spearman	0,791*	0,018	0,627	1	0,963**	0,234	0,739
المحور الخامس:	Spearman	0,908**	0,092	0,798*	0,963**	1	0,218	0,818*
المحور السادس :	Spearman	0,544	0,144	0,180	0,234	0,218	1	0,429
المحور الكلي	Spearman	0,793*	0,595	0,775*	0,739	0,818*	,429	1
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

7-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

نلاحظ أن أكثر المحاور المستقلة ترابطا مع المحور المتعلق بالمتغير التابع هما المحوران الثالث والخامس، وأضعفهم ترابطا مع المتغير التابع هو المحور السادس.

أما مع المحور الكلي للدراسة، فنلاحظ أن أكثر المحاور ترابطا هما المحوران الأول والخامس، وأضعفهم هو المحور السادس.

8/ دراسة مدى ثبات محاور الاستبيان:

8-1/ معامل الثبات (coefficient de validité):

يقصد بثبات أداة القياس، أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة أكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط. بعبارة أخرى، ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيير هذه النتائج بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد نفس العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

جدول رقم (07): معامل الثبات لعبارات الاستبيان	
عدد أفراد العينة	Alpha de Cronbach
7	0,839

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

8-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه: ولقياس مدى ثبات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرونباخ **(le coefficient Alpha de Cronbach)** الذي يقس هذا الثبات، وكانت نتيجة الثبات تقدر 0,839 أي بـ 83,9%، وذلك حسب الجدول رقم (07) أعلاه.

8-3/ معامل الثبات لجميع محاور الاستبيان: أي يقيس أهمية ووزن كل محور من محاور الاستبيان، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (08): معامل الثبات لكل محاور الاستبيان

البيان	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المحور الأول:	24,3140	3,162	0,728	**0,818**
المحور الثاني:	24,0015	3,438	0,049	**0,909**
المحور الثالث:	24,5283	2,867	0,858	**0,792**
المحور الرابع:	24,3140	2,363	0,689	**0,805**
المحور الخامس:	24,5730	2,650	0,610	**0,815**
المحور السادس:	24,4331	2,501	0,818	**0,778**
المحور الكلي:	**24,3631**	**2,762**	**0,999**	**0,776**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

8-4/ التعليق على نتائج الجدول:

انطلاقا من الجدول رقم (08) أعلاه والذي يبين لنا مدى ثبات كل محور من محاور الدراسة مع المحور الكلي للاستبيان، ويمكن تفسير نتائج الجدول السابق كما يلي:

- **العمود الثاني** والخاص بمتوسط المقياس عند حذف محور معين من الاستبيان (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، أي أن هذا يدل على أن هناك نفس الدور والوزن

لجميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر بـ 24، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للمحور الخامس (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع متوسط المقياس الكلي للدراسة إلى 24,5730؛

- **العمود الثالث:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الكلي للدراسة عند حذف أي محور من محاور الستة (06) للاستبيان (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة كذلك، وهذا يدل على أن هناك نفس الدور والوزن لجميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع التباينات متقاربة، إلا أن هناك تفوق بسيط من جانب المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع تباين المقياس إلى 3,438، وهذا يدل على أن هذا المحور هو الأقل تقديرا وتفسيرا للموضوع الخاص بالدراسة مقارنة بالمحاور الأخرى؛
- **العمود الرابع:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل محور من محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة، حيث نلاحظ أن أسوء محور ترابطا مع موضع الدراسة هو المحور الثاني، وهو الشيء الذي تطرقنا إليه في تفسير نتائج العمود الثاني، ليأتي هذا العمود ويؤكد ذلك، حيث قدر ترابط هذا المحور مع موضوع الدراسة بـ 0,049، ثم يليه المحور الخامس بـ 0,610، وأفضل محور تربطا مع موضوع الدراسة هو المحور الثالث بـ 0,858؛
- **العمود الخامس:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات للمحور الكلي للدراسة في حالة ما إذا قمنا بحذف المحور المقابل له (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف المحور الثاني للدراسة سيرتفع معامل الثبات ليصل إلى 0,909، هذا إن دل على شيء إنما يدل على تأكيد التفسير الذي قدمناه على العمود الثالث والرابع حول نفس المحور، أي أن أسوء محور في الاستبيان هو المحور الثاني، ومن نفس العمود يمكن القول أن أحسن محور في الاستبيان هو المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة

لحملة الأسهم)، لأنه في حالة ما إذا قمنا بحذفه فإن درجة الثبات للدراسة ستنخفض إلى 0,778.

9/ دراسة مدى صدق محاور الاستبيان:

من الجدول الموالي يمكن الحكم على مدى صدق كل محور من محاور الاستبيان، ولكي يتم الوقوف على هذا الجانب وجب منا القيام بحساب معامل الصدق.

9-1/ معامل الصدق (coefficient de validité):

قبل القيام بحساب معامل الصدق أو قبل إعطاء علاقته الرياضية وجب منا توضيح صدق الاستبيان، فالصدق ببساطة هو أن تقيس عبارات الاستبيان أو الموضوع الذي وضعت لقياسه، أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها.

والصدق رياضيا هو عبارة الجذر التربيعي للثبات، والجدول أدناه يعطينا حوصلة حول هذا الجانب.

جدول رقم (09): معامل الصدق لمحاور الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق = الجذر التربيعي للثبات
الأول	وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات	16	0,818	0.90
الثاني	علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية	16	0,909	0.95
الثالث	علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية	16	0,792	0.89
الرابع	علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال	16	0,805	0.897
الخامس	علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية	16	0,815	0.90
السادس	علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم	16	0,778	0.88
الكلي	دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية	92	0,776	0.88

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

9-2/ التعليق على نتائج الجدول:

انطلاقا من العمود الخامس من الجدول رقم (09) نجد أن أكثر المحاور صدقا هي كل من المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة)، حيث قدرت نتيجة معامل الصدق لهذا المحور بـ 0.95، ثم يليه كل من المحوين: الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات) والخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) بـ 0.90 لكل واحد منهما.

10/ تحديد المتغيرات (المتغيرات المستقلة والتابعة):

سندرس في هذا الجانب جميع المحاور المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات ومدى تأثير "***دور المعلومة المالية على الحوكمة لدى الشركات الجزائرية***".

10-1/ عنوان الدراسة (Le titre de l'étude):

هنا يجب تحديد عنوان دقيق للدراسة، والذي سيسمح لنا بفهم الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة، وعنوان دراستنا هذه، كما يلي: "***دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لشركات الأموال***".

10-2/ تحديد مشكلة الدراسة (Détermination de la problématique):

مشكلة الدراسة هي على النحو التالي: هل المتغيرات (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛ (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛ (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) و(علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) لديها دور في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية في الجزائر؟

10-3/ وضع الفرضيات (Mettre des hypothèses):

10-3-1/ الفرضية الصفرية (H_0 : Les hypothèses nulles):

لا توجد هناك علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة الثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات (وعلاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في

الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛ علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية وعلاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم).

10-3-2/ الفرضية البديلة (H_1 : Les hypothèses alternatives):

توجد هناك علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة الثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات (وعلاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛ علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية وعلاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم).

10-4/ التمييز بين متغيرات الدراسة من أجل بناء نموذج الإحصائي خطي متعدد:

10-4-1/ المتغيرات المستقلة (Les variables exogènes): هنا نميز خمسة (05) متغيرات مستقلة وهي على النحو التالي:

المتغير المستقل الأول = X_1 = المحور الثاني؛

المتغير المستقل الثاني = X_2 = المحور الثالث؛

المتغير المستقل الثالث = X_3 = المحور الرابع؛

المتغير المستقل الرابع = X_4 = المحور الخامس؛

المتغير المستقل الخامس = X_5 = المحور السادس.

المتغير التابع (La variable endogène): هنا نميز متغير تابع واحد (01) فقط، والمتمثل في وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات = Y = (عبارات المحور الأول).

11/ تقدير معامل الارتباط الخطي المتعدد ومعامل التحديد: الجدول رقم (10) يقدم لنا حوصلة حول معامل الارتباط الخاص بالدراسة ومعامل التحديد.

جدول رقم (10): الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان

Modèle	R	R-Carré	R-Carré ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,915[a]	0,837	0,673	0,20870

a. Valeurs prédites : (constantes):

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس** : المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس** :علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

11-1/ التعليق على نتائج الجدول:

يبين الجدول أعلاه نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد، الذي هو عبارة عن مربع قيمة معامل الارتباط، وفي الجدول ممثل في عمود R-Carré، ومعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة (05) والمتغير التابع يقدر بـ 0,915، وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع الخاص بالدراسة تقدر بـ 83,7%، أي أن المتغيرات الخمسة (05) المستقلة تساهم بسنة 83,7% في تفسير المتغير التابع (Y)، أما نسبة 16,3% فهي ناتجة عن عوامل أخرى تساهم في التأثير على حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية، وانطلاقا من الشكل أدناه يمكن تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل رقم (01): تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

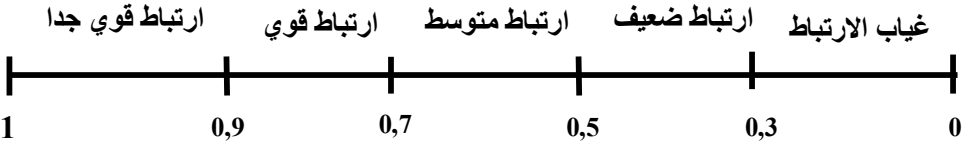

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 1430هـ، ص 30.

11-1/ التعليق على النتائج بالرجوع إلى الشكل رقم (01):

وانطلاقا من الشكل أعلاه الذي يحدد درجة الارتباط بين المتغيرات، نلاحظ أن معامل الارتباط لهذه الدراسة يقدر بـ 0,915 هو ينتمي إلى المجال المغلق [0,9 ;1] إذن هناك ارتباط قوي جدا بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع.

12/ دراسة تحليل التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الاستبيان: انطلاقا من الجدول الموالي يمكن استخراج مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات مع الفرضية الصفرية.

جدول رقم (11): تحليل تباين خط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الاستبيان

Modèle		المربعات مجموع	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	F	Sig.
1	Régression	1,113	5	0,223	5,112	0,049[b]
	Résidu	0,218	5	0,044		
	Total	1,331	10			

a. Variable dépendante :

المحور الأول :حوكمة الشركة الاقتصادية.

b. Valeurs prédites : (constantes):

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس** :المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس** :علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

12-1/ التعلق على نتائج الجدول أعلاه:

يدرس الجدول أعلاه مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفرية، والتي تنص على أن "خط الانحدار الخطي المتعدد **لا يلائم المعطيات**"، وبالتالي فإن الجدول السابق يعطينا النتائج التالية:

- مجموع مربعات الانحدار هو 1,113 ومجموع مربعات البواقي هو 0,218 والمجموع الكلي لهما هو 1,331؛
- درجة الحرية (degree of freedom: df) هي 5 وتمثل عدد المتغيرات المستقلة أي (df = 5). أما درجة الحرية للبواقي فهي كذلك، أي تقدر بـ 5، الناتجة من عدد أفراد العينة مطروح منها عدد المتغيرات المستعملة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (خمسة (05) متغيرات مستقلة + متغير واحد (01) تابع) أي (df = 11 – 6 = 5)؛
- معدل مربعات الانحدار هو 0,223 ومعدل مربعات البواقي هو 0,044؛
- قيمة تحليل اختبار التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد هو 5,112؛
- مستوى دلالة الاختبار هو 0,049 وهو أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 فنرفضها، وبالتالي فإن خط الانحدار الخطي المتعدد **يلائم بيانات الدراسة.**

13/ بناء النموذج الخطي المتعدد: انطلاقا من الجدول رقم (12) الموالي يمكن استخراج معاملات الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (12): معاملات محاور المتغيرات المستقلة للدراسة

النموذج	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1,908	0,928		2,057	0,095
المحور الثاني:	−0,066	0,132	−0,116	−0,498	0,640
المحور الثالث:	0,991	0,426	0,903	2,326	0,048
المحور الرابع:	0,319	0,272	0,412	1,173	0,293
المحور الخامس:	−0,322	0,268	−0,319	−1,204	0,282
المحور السادس:	−0,354	0,240	−0,378	−1,476	0,200
a. Variable dépendante : **المحور الأول:** حوكمة الشركة الاقتصادية					

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

13-1/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك عدة نتائج، أولها هي قيم الميل ومقطع خط الانحدار الخطي المتعدد، والذي يشمل خمسة (05) متغيرات مستقلة، بالإضافة إلى أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بالميل وخط الانحدار.

من الجدول رقم (12) نجد أن المعلمة التقاطعية a لخط الانحدار الخطي المتعدد تقدر بـ **1,908**، فهي قيمة المتغير التابع، وفي هذه الدراسة (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات الاقتصادية)، وهي تعني قيمة المتغير التابع عندما نعزل أثر جميع المتغيرات المستقلة الخمسة (05) للنموذج (تمثل قيمة المتغير التابع Y عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر).

أما عن معاملات الانحدار ($\mathbf{b_1},\ldots,\mathbf{b_5}$) فإنها تسمى بمعاملات الانحدار الجزئية، وهي تقيس التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، فمثلا نجد أن المعلمة $\mathbf{b_1}$ تشير إلى التغيرات في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في قيمة المتغير المستقل $\mathbf{X_1}$ بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة من $\mathbf{X_2}$ **إلى** $\mathbf{X_5}$.

b_1: تمثل ميل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_1= - 0,066)**؛

b_2: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_2= 0,991)**؛

b_3: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثالث (المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_3= 0,319)**؛

b_4: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_4= -0,322)**؛

وفي الأخير **b_5:** تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)، ومن خلال الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_5= - 0,354)**.

13-2/ نموذج الدراسة:

معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد في دراستنا هذه تكون من الشكل الآتي:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + e$$

يكثر استخدام النماذج الإحصائية المتعددة خصوصا في المجالات الاقتصادية والتسويقية والتجارية...إلخ، لأنه من النادر أن نجد متغير تابع يفسره متغير مستقل واحد فقط، أي متغير مستقل واحد هو الذي يؤثر على المتغير التابع، لذا نتوقع كثيرا من المتغيرات ذات التأثير على المتغير التابع، فدالة الاستهلاك على سبيل المثال تتأثر بمتغير الدخل، الادخار...إلخ، وهو الشيء نفسه في هذه الدراسة حيث أردنا مدى تأثر متغير الحوكمة بالمتغيرات الخمسة (05) المستقلة، المبينة أعلاه.

وبالرجوع إلى النتائج المتحصل عليها من بيانات الدراسة الميدانية نجد أن نموذج الدراسة هو نموذج خطي متعدد، (لأن هناك خمس (05) متغيرات مستقلة تؤثر على المتغير التابع الوحيد للدراسة)، ويصبح لدينا النموذج الكلي للدراسة من الشكل التالي:

$$Y = 1,908 - 0,066 X_1 + 0,991 X_2 + 0,319 X_3 - 0,322 X_4 - 0,354 X_5$$

وإذا عدنا إلى الجدول أعلاه، وبالضبط في العمود الذي توجد فيه نتيجة t على فرضيات ميل خط الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) 0,498- بينما على فرضيات مليه للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) 2,326، ومليه بالنسبة للمتغير

المستقل الثالث (المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة) هو 1,173، ومليه بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية) هو 1,204- وفي النهاية بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) هو 1,476-. أما بالنسبة لمقطع خط الانحدار فميله يقدر بـ 2,057.

وعند دراسة قيم .**Sig** نجد أن قيم 0,640 و0,293 و0,282 و0,200 كلها مرفوضة لأنها لا تحقق فرضية العدم بينما 0,048 مقبولة لأنها أصغر من 5% فهي تحقق الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع لهذه الدراسة والمتغيرات المستقلة لها.

خاتمة:

بعد تناولنا للدراسة من خلال جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، يمكن القول بأن جميع الفرضيات الأربعة المتعلقة بالموضوع قد تم تأكيدها، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فهو يستمد قوته أو ضعفه من هذه الخلايا الاقتصادية.

أما حوكمة الشركات الاقتصادية فهو أمر ضروري في بلادنا، لأنه يزيد من قوة وصلابة ونضج هذه الخلايا. وتعبر المعلومة المالية هي المحرك الرئيسي بين موضوع الحوكمة مع الأسس التي تنبى عليها هذه الحوكمة، وبعد الدراسة لهذا الموضوع تم الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

1/ النتائج: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها:

- المؤسسات الاقتصادية (الشركات الاقتصادية) هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لذا وجب إعطاء المزيد من العناية والاهتمام لهذه الخلايا؛
- ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يفرض علينا حتمية حوكمتها، لأجل الخروج من قوقعة المشاكل المتعلقة بإدارتها وتسييرها ومراقبتها؛
- تعتبر الحوكمة من الحلول المستعجلة والواجب تطبيق مبادئها من أجل إعطائها دعم إضافي، وخصوصا في الوقت الراهن الذي تعرف فيه الدولة أزمة اقتصادية ومالية حادة، من أجل شغل الفراغ الذي نتج عن طريق إعطاء الأولوية للمنتوج الداخلي على حساب الخارجي؛

- يعتبر الوقت الحالي الأنسب للشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خصوصا مع وجود ميثاق الجزائر للحكم الراشد وتطبيق نظام محاسبي مالي يعتمد بدرجة كبيرة على معايير المحاسبة الدولية، وتراجع حدة المنافسة الخارجية للمنتوج الوطني؛
- لا يمكن تصور حوكمة المؤسسات بدون نظام محاسبي يوفر الشفافية والمصداقية والإفصاح والموثوقية في المعلومات المالية للأطراف ذات الصلة بهذه الشركات؛
- لكي تبنى الحوكمة لابد من جود الإفصاح والشفافية في المعلومة المالية والعادلة بين مستخدمو المعلومة المالية، وهو ما يوفره النظام المحاسبي المالي الحالي.

2/ التوصيات: هناك الكثير من التوصيات، ومن أهمها ما يلي:

- ضرورة التحسيس بأهمية الحوكمة لدى الأطراف الفاعلة وإجراء لقاءات ودورات تكوينية في هذا المجال؛
- ضرورة الإسراع في حوكمة المؤسسات والشركات الاقتصادية وإلزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة؛
- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة وتكييفها وفق البيئة ومستجدات مناخ الأعمال في الجزائر ؛
- ضرورة الدخول في شراكة مع الخبراء والمتمرسين الأجانب في مجال الحوكمة للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال؛
- ضرورة التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط الخلية الأولى في البناء الاقتصادي (الشركة الاقتصادية)؛
- ضرورة مواصلة دعم الإصلاح في المجال المحاسبي والتدقيق نظرا لوجود ارتباط قوي بينهم وبين الحوكمة؛
- ضرورة الحد من الفساد المالي والمحاسبي والذي أصبح ميزة في بعض الشركات الكبرى الجزائرية الكبرى، وهذا لا يخدم الإصلاح الاقتصادي وحتى حوكمة هذه الشركات؛
- ضرورة العمل بقواعد النظام المحاسبي المالي في مجال مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، نظرا لارتباط هذا الجانب بموضوع شفافية وموثوقية المعلومة المالية، ومدى انعكاس ذلك في الأخير على حوكمة الشركات.

الهوامش والإحالات:

BAKKOUR, Darine; (décembre 2013). *l'approche contractuelle du concept de gouvernance.* Paris: UMR (Unité Mixte de Recherche).
BEITONE, Estelle; HEMDANE, Estelle. (2006). *la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économiques et sociales en classe de seconde.* (I. d'Aix-Marseille, Éd.)
BONED, Olivier; (2010). Gouvernance et contrôle interne à l'aune de solvabilité. *revue internationale de l'économie sociale* (n°312), p 56.
BONENFANT, Joëlle; LACROIX, Jean. (2004). *structure de l'entreprise.* Paris, France; pp.17-18.
CUISINIER, Francis; (2016). la gouvernance d'entreprise : ouverture et agilité. Dans V, NEITER, J.-M. HUET, *gouvernance des organisations exemples sectoriels, enjeux transverses*; Dunod; Paris (p. 14).
GAUDIN, Jean-Pierre. (2014). *Critique de la gouvernance: Une nouvelle morale politique.* Editions de l'Aube.
LEANAD, Catherine; VERBRUGGLE, Sylvie; (1995). *organisation et gestion de L'entreprise* (éd. 2eme). Paris: Dunod.
LIEBESKIND, Julia Porter; ARGYRES, Nichlas; (January 1999). contractual commitments, bargaining power and governance inseparability: incorporating history into transaction cost theory. *the academy of management review*, p. 155.
MAUGERI, Salvatore. (2014). *gouvernance(s).* Paris, France: Dunod.
NORIGEON, Philippe; (2001). *les foction d'entreprise.* Paris.
PIGÉ, Benoît; (2004, janvier-février). Les enjeux et les outils de l'information du conseil d'administration: le cas Enron. *la revue Gestion 2000, Volume 21* (n°1), 47-48.
PLOIX, Hélène ; (2003). *le dirigeant et le gouvernement d'entreprise.* (E. : Education), Éd.) Paris, France.
TOMASINI, Laë Titia; (2009). Dans *la société par actions simplifiée : une structure pour tous* (pp. 1-2). , Paris, France.
V, Pareto. (1990). Dans *Manuel d'économie politique* (p. 286). Genève.
المادة 10 من القانون رقم 11-07، المؤرخ في (25 نوفمبر، 2007)، المتضمن النظام المحاسبي المالي؛ *العدد 74*(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)؛ وزارة المالية، الجزائر.

المرسوم التشريعي رقم 93-08. (25 أفريل، 1993). يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 الصادر في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون التجاري، الجزائر.

المناعي، جاسم. (28 ماي، 2018). أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 28 أفريل 2018، من www.amf.org.ae/content/.

إيمان فاضل السمار، الزعبي؛ هيثم، محمد؛ (2002). هيثم محمد *الزعبي، نظم المعلومات الإدارية*. (دار صفاء للنشر والتوزيع، المحرر) عمان، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

بدر، أحمد وآخرون. (2001). *السياسات المعلوماتية واستراتيجية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، طرابلس لبنان. *مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة* (لبان). طرابلس: جامعة الجنان.

ماجد رضا، سندس؛ (نوفمبر، 2011). آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض الدوائر. (كلية الإدارة والاقتصاد) *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة* (السنة الثامنة، العدد 18)، ص 8.

يحياوي نعيمة، بوسلمة حكيمة. (6-7 ماي، 2012). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.